

أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر

- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين وأعاون التنفيذ بالجزائر -

The impact of implementing the latest budgetary and accounting reforms on improving the effectiveness of public financial management in Algeria - A field study of a sample of academics and executive assistants in Algeria -

مُحَمَّد رحالي¹، مُحَمَّد أمين كويدمي²، مراد دراوسي³

¹جامعة البليدة 2، الجزائر، mo.rahali@univ-blida2.dz

²جامعة البليدة 2، الجزائر، em.koudmi@univ-blida2.dz

³جامعة البليدة 2، الجزائر، m.draouci@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/09 تاريخ القبول: 2026/05/14 تاريخ النشر: 2026/05/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر بواسطة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ولتحقيق ذلك تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 78 مختصاً في المجال الميزانياتي والمحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي ينعكس إيجاباً على فعالية تحسين إدارة المال العام في الجزائر، وذلك من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات جديدة تواكب العصرنة التي تقوم على ميزانية البرامج الداعمة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي، ضمان الشفافية والمساءلة في المعاملات المالية وتعزيز الإفصاح في القوائم المالية، السعي نحو ضمان إدارة رقمية تحفظ خصوصية البيانات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة الداخلية بهدف تحسين الوظيفة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة العمومية، الإصلاح الميزانياتي، الفساد الإداري المالي، ترشيد الإنفاق العام.

تصنيف JEL: H83، H72، M42، E20

Abstract: This study aims to determine the extent to which the application of the latest budgetary and accounting reforms affects the improvement of the effectiveness of public financial management in Algeria, using the descriptive and analytical methods. To achieve this, a questionnaire was distributed to a sample of 78 specialists in the budgetary and accounting field. The study concluded that implementing the latest budgetary and accounting reforms positively impacts the effectiveness of improving public financial management in Algeria, by defining new roles and responsibilities that keep pace with modernization based on program budgeting that supports the process of rationalizing public spending. Ensuring transparency and accountability in financial transactions and enhancing disclosure in financial statements, striving towards ensuring digital management that preserves the privacy of financial data while enhancing internal audit and control methods in order to improve the accounting function.

Keywords: Public accounting, budget reform, financial and administrative corruption, rationalizing public spending.

JEL classification codes : H83 ; H72 ; M42 ; E20.

المؤلف المرسل: مُحَمَّد رحالي، الإيميل: mo.rahali@univ-blida2.dz

تمهيد

في ظل التطورات الحاصلة في المحيط الإقتصادي، وزيادة حركة دخول وخروج رؤوس الأموال يتبين أن عملية إدارة أموال خزانة الدولة من بين المهام الصعبة التي تقع على عاتق المسؤولين، والتي تتطلب إيجاد وسيلة فعالة تضمن الحفاظ على المال العام وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، فلا يمكن لأي مؤسسة عمومية ضمان إدارة المال العام في إطار ترشيد النفقات وتنويع مصادر الإيرادات إلا من خلال الإعتماد على قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والتي لا بد أن تتكيف مع المتغيرات الدولية، فيحين تختلف ممارسات المحاسبة العمومية عن غيرها من المحاسبات الأخرى نتيجة وجود اختلاف جوهري في الأهداف ومجال التطبيق، والتي تُطبّق على المؤسسات العمومية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، ويمكن حصر المكلفين بتنفيذ العمليات المالية المطبقة على الميزانيات والتسيير المالي في المحاسب العمومي، الأمر بالصرف والمراقب الميزانياتي.

كما تُعتبر عملية العصرية بشقيها الميزانياتي والمحاسبي الذي أقرها القانون العضوي رقم 18 - 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، والمتعلق بقوانين المالية، ثم بعد ذلك القانون رقم 23 - 07، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي الذي استحدث أدوار ومسؤوليات جديدة للمكلفين ثوابت العصرية التي تقوم على ميزانية البرامج الداعمة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي، وأكد كذلك على ضرورة ضمان إدارة رقمية تتطلب وجود أعوان مكلفين ذات تأهيل علمي وعلمي لتطبيق مراحل وإجراءات تنفيذ العمليات المالية، مع ضرورة وجود رقابة على المال العام للحد من مظاهر الفساد الإداري والمالي. في حين أصبح تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في المؤسسات الخاضعة لممارسات المحاسبة العمومية ضرورة حتمية لتحسين إدارة المال العام في إطار الكفاءة والفعالية، وتعزيز الشفافية والإفصاح من خلال توفير المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة.

❖ **إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في المؤسسات الخاضعة لممارسات المحاسبة العمومية في الجزائر؟.

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

✓ هل تُساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للأعوان المكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان تحسين فعالية إدارة المال العام؟.

✓ هل تُساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء؟.

✓ هل تُساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب الرقابة والتدقيق ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر؟.

❖ **فرضيات الدراسة:** وللإجابة على الأسئلة الفرعية السالفة الذكر، تم صياغة الفرضيات الآتية:

✓ تُساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للأعوان المكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر؛

✓ تُساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء في الجزائر؛

✓ تُساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات المحاسبة العمومية وإدارة المال العام في الجزائر بالإضافة إلى المستجدات التي جاء بها الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ظل القانون العضوي رقم 18 - 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، والمتعلق بقوانين المالية، والقانون رقم 23 - 07 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والذي يُوضّح بشكل أوسع الأدوار والمسؤوليات المستحدثة للأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية العمومية، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية والعملية في كونها تُمثّل مساهمة في فهم طبيعة المحاسبة العمومية في مؤسسات الدولة والتركيز على الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي باعتباره ضرورة حتمية للتكيف مع المتغيرات الدولية، الذي يؤدي إلى تحسين فعالية إدارة المال العام.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:** حتى يتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات السابقة، تم إتباع المنهج الوصفي فيما يتعلق بتقديم بعض المفاهيم والمنهج التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة.

❖ **النموذج المستخدم في الدراسة:** في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة وباعتماد على الدراسات السابقة يمكن تحديد نموذج الدراسة كما يأتي:

✓ **المتغير المستقل:** يتمثل في مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي؛

✓ **المتغير التابع:** يتمثل في تحسين فعالية إدارة المال العام.

❖ **الدراسات السابقة:** يقوم الباحثين بتقديم أبرز الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع كما يأتي:

✓ **دراسة (صادقي، 2024، الصفحات 37-57)** بعنوان آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر - من وجهة نظر أعوان التنفيذ، والتي استخدمت الاستبيان كأداة للوصول لنتائج الدراسة على عينة مُشكّلة من 53 فرد يمثلون أعوان التنفيذ لميزانية جامعة خميس مليانة، وتوصلت الدراسة إلى أن ميزانية البرامج تُعدّ من أهم الإصلاحات التي إنطلقت فيها الجزائر، في حين يُعدّ تبني نظام المحاسبة على أساس الإستحقاق أمر مهم في تحقيق الشفافية والمساءلة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تجسيد مبادئ الإصلاح الميزانياتي الجديد تماشياً مع التطورات الاقتصادية.

✓ **دراسة دراسة (أيت جيدة، أنساعد، و طرشي، الصفحات 385 - 408)** بعنوان الرقابة على الميزانية العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الميزانياتي - نحو تفعيل دور أجهزة الدولة، والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة على الميزانية وتعزيزها هي أساس تحقيق نجاعة النفقات العمومية وضمان التخصيص الأمثل للمال العام في الجزائر، وذلك من خلال منح استقلالية أكثر لمجلس المحاسبة مع تقوية دور السلطة التشريعية وتنسيق الجهود بين مختلف هيئات الرقابة.

✓ **دراسة (بوفليسي، 2024، الصفحات 162 - 177)** بعنوان واقع وأفاق تسيير المال العام في الجزائر والتي استخدمت المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الميزانياتي يُعدّ خياراً استراتيجياً للانتقال من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج وذلك لإدخال الشفافية على التسيير.

✓ **القيمة المضافة للدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:** إنطلاقاً مما سبق تُعْتَبَر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي اهتمت بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، ولعل ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها من المواضيع التي حاولت التعرف على مدى تأثير تطبيق الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر من وجهة نظر الأكاديميين وأعوان التنفيذ في المؤسسات الخاضعة لممارسات المحاسبة العمومية بالجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:** تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاثة (3) جوانب: الجانب الأول يتعلق بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالحاسبة العمومية والإصلاح الميزانياتي والمحاسبي، أما الجانب الثاني يتعلق بمحاولة فهم إدارة المال العام بين مساعي ترشيد الإنفاق العمومي والفساد الإداري والمالي، أما الجانب الثالث تمثل في دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين وأعاون التنفيذ في المؤسسات العمومية.

1- الإطار النظري للمحاسبة العمومية في ظل الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي: تم التطرق إلى مفاهيم حول المحاسبة العمومية ومستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي، بالإضافة إلى أدوار ومسؤوليات المكلفين بالتنفيذ، ومراحل تنفيذ العمليات المالية العمومية في الجزائر.

1-1- ماهية المحاسبة العمومية: يُعَبَّرُ موضوع المحاسبة العمومية من المواضيع الهامة التي تلقى إهتمام واسع من طرف الباحثين، ويرجع ذلك إلى طبيعة المعاملات التي تتعلق بإدارة المال العام والحفاظة عليه

1-1-1- مفهوم المحاسبة العمومية: تم تعريفها بموجب المادة 79 من القانون رقم 23 - 07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي على أنها نظام يسمح بتنظيم المعلومة المالية من خلال عملية إدخال البيانات المتعلقة بالعمليات الميزانياتية والمالية وتصنيف وتسجيل ومراقبة البيانات بهدف تقديم حسابات ذات عدالة ومصادقية، بحيث تسمح بحساب تكلفة الأنشطة أو الخدمات وتقييم مدى نجاعتها، وعرض قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية تعكس الوضعية المالية والنتيجة عند إقفال السنة المالية. (القانون رقم 23-07، 2023، الصفحات 4 - 13)

في حين عُرِفَتْ على أنها كل العمليات الخاصة بإثبات التحصيل المتعلق بالإيرادات ودفع النفقات الحكومية، وتقديم التقارير المالية عن العمليات والأحداث ونتائجها إلى الجهات المختصة. (عبد الله مختار، 2018، صفحة 2) وعليه نستنتج أن المحاسبة العمومية هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تُطَبَّقُ على الميزانيات والعمليات المالية من خلال عملية إدخال وتصنيف وتسجيل ومراقبة البيانات التي تقوم بها المؤسسات العمومية غير الهادفة لتحقيق الربح، والمتعلقة بعملية تحصيل الإيرادات ودفع النفقات المتضمنة في الميزانية وعرضها في شكلها النهائي وتقديمها للجهات المعنية، كما تحتوي المحاسبة العمومية على عدة خصائص نذكر منها: إطار مميز يسمح بإدخال وتسجيل وتصنيف ومراقبة البيانات المالية وعرضها وتوصيلها إلى الجهات المعنية، تُعَتَبَرُ أداة تنفيذ تجمع بين القواعد القانونية والقواعد التقنية، تُعَبَّرُ فرع متخصص من فروع المحاسبة في الجزائر تهتم بالعمليات المالية التي تكون الدولة أو أحد مصالحها طرفاً فيها.

1-1-2- مجالات تطبيق المحاسبة العمومية والعناصر المكونة لها: يكمن مجال المحاسبة العمومية من جهة في الجانب العضوي المتعلق بالمؤسسات التي تخضع للقواعد القانونية والتقنية، ومن جهة أخرى في الجانب المادي المتعلق بالميزانيات والعمليات المالية التي تُطَبَّقُ عليها تلك القواعد، كما أن هناك مكونات تحكم هذه المهنة تتمثل من الناحية الشكلية في مجموعة القواعد القانونية والتقنية، ومن الناحية التنظيمية تتمثل في الدولة ومختلف المصالح التابعة لها، ومن الناحية المادية تتمثل في الميزانيات والعمليات المالية. (بلول و عبود، 2019، صفحة 180)

1-1-3- أهداف المحاسبة العمومية: يتمثل الهدف الأساسي للمحاسبة العمومية في الحرص على توفير المعلومات المالية المتعلقة بمختلف المصالح التابعة للدولة غير الهادفة لتحقيق الربح، وتقديمها إلى الجهات المعنية ويمكن ذكر بعض الأهداف كالاتي: يلي: (عشة، 2022، صفحة 6)

- ✓ تسجيل جميع العمليات والأحداث المتعلقة بعملية الإنفاق العمومي والتحصيل المتعلق بالموارد والقيام بالتنبؤات المستقبلية؛
- ✓ ضمان فعالية الرقابة على جميع الإيرادات والالتزامات والكشف عن الحقائق دون زيادة أو نقصان فيما يخص عملية التحصيل والدفع وفق القوانين واللوائح والتنظيمات؛

✓ فرض الرقابة على المال العام لمواجهة مختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي، وكشف الأخطاء والتلاعب الذي يمكن أن يحدث لها، مع تحديد الانحرافات من خلال التحديد الدقيق لمختلف الإيرادات والنفقات ومقارنتهما مع التقديرات وذلك لتفادي مختلف الفروقات السلبية والعمل على تصحيحها واتخاذ القرار المناسب.

1-2-الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في الجزائر: تُعَبَّرُ عملية إصدار القانون العضوي رقم 18-15 المعدل والمتمم والقانون رقم 23-07 بمثابة إشارة الإنطلاق لمرحلة الإصلاح في الجزائر باعتبارها الركيزة الأساسية لضمان جودة الأداء المالي.

1-2-1-القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية: يُعَدُّ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية وسيلة لعصرنة المالية العمومية يسمح بإدراج تحولات عميقة في كفاءات إدارة المال العام، بحيث يوجه إلى تحقيق النتائج من أهداف محددة ويتأسس على مبدأ الموازنة وليس على طبيعة النفقات، كما يهدف القانون العضوي رقم 18 - 15 المتعلق بقوانين المالية إلى ترسيخ ثقافة النتائج من خلال توجيه الميزانية نحو الأداء، وتشجيع الحوار حول الخيارات الإستراتيجية فيما يخص مسائل الميزانية، بالإضافة إلى ضمان تحسين تقديم الوثائق ذات الصلة من أجل زيادة شفافية معلومات الموازنة. (بن قويدر، 202، صفحة 272) في حين يحتوي هذا القانون على خمسة (5) أبواب تتضمن واحد وتسعون مادة، يتعلق الباب الأول بمجموعة من الأحكام العامة المرتبطة به، ويتضمن الباب الثاني موارد الدولة وأعبائها وحساباتها، ثم الباب الثالث الذي حدّد آليات تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها وكيفية المصادقة عليها، ثم يليه الباب الرابع الذي يوضّح تنفيذ قوانين المالية السنوية، في حين تم التطرق إلى القانون المتضمن تسوية الميزانية في الباب الخامس. (القانون العضوي 18-15، 2018، الصفحات 9 - 20)، كما يسعى هذا القانون إلى تحديد الإطار المرجعي الذي من خلاله يتم إعداد وتنفيذ قوانين المالية وطرق تسيرها والمصادقة عليها، وممارسة الرقابة على تنفيذها من طرف البرلمان لذلك يُعَبَّرُ إحدى الركائز الفعالة لعملية الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي

ويتبين أنه تصميغاً أهم محاور هذا القانون في محورين الأول يتعلق بالميزانية ويشمل هذا المحور كل من إعداد الميزانية، المحاسبة والرقابة على النفقات العمومية، وتمت صياغتها في أربع مقومات تتمثل في إعداد الميزانية وفق نظام متعدد السنوات، وتحسين عرض الميزانية العامة للدولة وتطوير وظيفة الإستشارة لوزارة المالية بالإضافة إلى إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العامة، بينما المحور الثاني يتعلق بنظام المعلومات والإعلام الآلي والذي يهدف إلى إعداد وتطوير نظام مدمج لعملية التسيير المالي وتحسين الهياكل التكنولوجية من خلال إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي. (بن قويدر، 202، صفحة 272)

1-2-2- القانون رقم 23 - 07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي: يحتوي هذا القانون العضوي على خمسة (5) أبواب تتضمن مائة وسبعة عشر مادة، حيث جاء الباب الأول تحت عنوان "الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية والعمليات المالية" ويهتم بالمحاسبين العموميين والمسيرين الماليين، وتضمن الباب الثاني، "العمليات" وتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بعملية تحصيل الإيرادات من جهة ودفع النفقات من جهة أخرى، كما تناول الباب الثالث "مسك المحاسبة وحسابات الدولة" والذي تم من خلاله التطرق إلى مضمون وموضوع المحاسبة العمومية، أما فيما يخص الباب الرابع "الرقابة والمسؤوليات" الذي التطرق إلى أشكال الرقابة التي يجب أن تتم على العمليات المالية، وكذا تحديد مسؤوليات المكلفين بتنفيذ مراحل وإجراءات تنفيذ الميزانية، وفي الأخير تضمن القانون "أحكام انتقالية ونهائية ضمن الباب الخامس". (القانون رقم 23-07، 2023، الصفحات 4 - 13)

كما تهدف عملية إصلاح ممارسات المحاسبة العمومية إلى تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للأطراف المعنية، والتي تَصُمَّنُ تقييم حقيقي للوضع المالي وتقدير السياسات العامة للدولة وذلك من أجل إتخاذ القرار، ويهدف القانون رقم 23-07 في مادته الأولى إلى تحديد قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي المطبقة على الميزانيات والعمليات المالية، وتَصُمَّنُ مستجدات تؤدي إلى عصرنة المحاسبة العمومية، ويمكن ذكرها كالاتي: (القانون رقم 23-07، 2023، الصفحات 4 - 13).

عنوان المقال: أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في ...

- ✓ تقديم هيكل محاسبي جديد حسب نص المادة 80 من هذا القانون يتضمن ثلاثة (3) أنواع من المحاسبة تتمثل في المحاسبة العامة، المحاسبة الميزانية، محاسبة تحليل التكاليف؛
- ✓ ضرورة تقديم الحساب العام للدولة حسب نص المادة 96 ويتضمن كل المعلومات التي تعكس صورة صادقة عن الممتلكات والوضعية المالية، ويتضمن الميزان العام للحسابات والقوائم المالية؛
- ✓ التأكيد على ضرورة تطبيق المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة عوض تطبيق محاسبة الصندوق؛
- ✓ تعزيز الشفافية من خلال معرفة حركة دخول وخروج الأموال وتحديد مسؤوليات وأدور المكلفين في دائرة تحصيل الإيرادات ودفع النفقات؛
- ✓ ضمان جودة المعلومات المحاسبية التي تسمح بضمان إدارة فعالة للمال العام من خلال التحكم في النفقات والتسيير الأمثل للخزينة؛
- ✓ ضرورة مصادقة مجلس المحاسبة على الحسابات وإعداد التقرير وإرفاق مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية وذلك من خلال الحصول على جميع المعلومات التي تساعد في تقييم وتقدير الوضعية المالية الحقيقية؛
- ✓ تطوير الإجراءات الرقابية على الإنفاق العمومي من خلال تفعيل ممارسة مهنة التدقيق الداخلي وبالتالي تقليص مظاهر الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات وأدوار كل المكلفين بتنفيذ قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛
- ✓ ضمان إدارة رقمية تحفظ خصوصية البيانات المالية من خلال المادة 81 التي تؤكد على مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج يسمح بالتكفل بمجموع العمليات المنفذة من قبل المراكز المحاسبية، والمادة 82 التي تؤكد على أنه يجب مسك المحاسبة العمومية بواسطة رقمية تراعي فيها شروط حفظ البيانات وتعريفها وتأمينها ومصادقتها واسترجاعها.
- وعليه، يتبين أن الدوافع التي أدت إلى تبني الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في الجزائر ناتجة عن بعض القصور في القانون رقم 90 - 21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، وكذا رغبة الدولة في ضمان تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر، وذلك من خلال السعي إلى تكييف ممارسات المحاسبة العمومية مع المتغيرات الدولية، وتحسين الوظيفة المحاسبية في وحدات القطاع العام وتطوير الإجراءات الرقابية لضمان جودة المعلومات المحاسبية ودعم وتعزيز الشفافية أثناء إدارة المال العام، غير أن هناك تحديات وصعوبات يمكن أن تكون حاجز عند السعي نحو تطبيق إطار النظام الجديد، والتينذكر منها: ضعف تكوين المورد البشري؛ المقاومة الداخلية والتأخر في الجاهزية التقنية؛ صعوبة دمج النظام الجديد مع النظام المحاسبي العمومي القديم.
- 1-3-الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتنفيذ الميزانية في ظل القانون الجديد:** تتمثل أدوار ومسؤوليات الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في ظل الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي فيما يأتي: (القانون رقم 23-07، 2023، الصفحات 4 - 13).
- 1-3-1-الأدوار والمسؤوليات الجديدة للأمر بالصرف:** حسب نص المادة 4 من القانون رقم 23 - 07 يُعْتَبَرُ الأمر بالصرف كل شخص معين أو منتخب أو مكلف مخول بتنفيذ العمليات الميزانية والمالية للأشخاص المعنوية، حيث يُكَلَّفُ الأمر بالصرف بإثبات الحقوق والالتزامات، تصفية الإيرادات وإصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها، ضمان الإلتزام والتصفية والأمر بالصرف أو إصدار حوالات الدفع في حدود الإعتمادات المفتوحة أو المفوضة بإستثناء الإعتمادات التقييمية، إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات والموارد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية المذكورة في المادة الأولى من القانون رقم 23 - 07، الحفاظ على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه، وكذلك يضمن الأمر بالصرف برحمة الإعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها
- كما يتبين أنه في إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي تم تغيير تسمية الأمر بالصرف إلى المسير المالي الذي يُعَدُّ عنصر فعال في عملية التسيير والقيادة من أجل ضمان تحقيق النتائج، في حين تُحَدِّدُ المهام الجديدة للأمر بالصرف في محاسبة الميزانية العامة للدولة في عملية الإلتزام والأمر بالصرف عن طريق تسيير وتسجيل وتقييم وضعية الميزانية العامة للدولة من خلال البرامج في نهاية

السنة وتنفيذ الحسابات الإدارية وإرسالها إلى مجلس المحاسبة. كما حُدِثَتْ مسؤولية الأمر بالصرف في المادة 110 من القانون رقم 07 - 23 كما يأتي: بغض النظر عن الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم تسيير المال العام والوسائل المادية، يتحمل الآمرون بالصرف والآمرون بالصرف المكلفون ومفوضوهم ومستخلفوهم المسؤولية شخصياً عن الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تُلحق ضرراً بالخزينة العمومية أو ببيئة عمومية، حيث يُعاقَبُ على هذه الأخطاء والمخالفات وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به.

1-3-2-الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمحاسب العمومي: حسب نص المادة 15 من القانون رقم 07 - 23 يُعْتَبَرُ محاسباً عمومياً كل عون عمومي معين أو معتمد قانوناً للقيام بالعمليات المذكورة في المادة 24 والتي تتمثل في تحصيل الإيرادات و/أو دفع النفقات، حراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم والأغراض أو المواد المكلف بها، تداول الأموال والسندات والقيم وحركة حسابات الموجودات، مسك المحاسبة الميزانية على أساس مبدأ محاسبة الصندوق وكذلك مسك المحاسبة العامة على أساس مبدأ الحقوق والالتزامات المثبتة، التقييد المحاسبي للقيم غير الثابتة، إعداد القوائم المالية وحسابات التسيير، بالإضافة إلى حفظ الوثائق الثبوتية والمستندات المحاسبية للعمليات المنفذة على مستوى المركز المحاسبي الذي يُسَيَّرُهُ

في حين حُدِثَتْ مسؤولية المحاسب العمومي في المادة 112 من القانون رقم 07 - 23 كما يأتي: المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم والوكلاء الماليين مسؤولين شخصياً ومالياً عن العجز الحاصل في الصندوق، كما يُعاقَبُ على هذه الأخطاء والمخالفات عبر إصدار قرارات تصفية باقي الحساب من طرف مجلس المحاسبة أو قرارات تصفية باقي الحساب صادر عن الوزير المكلف بالمالية. في حين لا يوقف الطعن المقدم من قبل المدينين عملية التحصيل. كما أن المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم مسؤولون شخصياً عن الأخطاء والمخالفات التي تُشَكِّلُ خرقاً بيناً للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم استعمال وتسيير المال العام التي من شأنها أن تُلحق ضرراً بالخزينة العمومية أو ببيئة عمومية، ويُعاقَبُ على هذه الأخطاء والمخالفات وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به.

1-3-3-الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمراقب الميزانياتي: حسب نص المادة 103 من القانون رقم 07 - 23 تم إستحداث تسمية المراقب الميزانياتي بدلاً من المراقب المالي، بحيث يُمارَسُ الرقابة الميزانية تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية والتي تهدف إلى:

- ✓ السهر على مطابقة مشاريع الإلتزام بالنفقات بالنسبة إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما والإعتمادات المرخص بالإلتزام بها ومناصب الشغل المفتوحة أو المرخصة بها؛
- ✓ التحقق المسبق من توفير الإعتمادات ومناصب الشغل المالية، وتأكيد المطابقة بواسطة تأشيرة أو رأي مسبق على الوثائق المتعلقة بالإعتمادات ومناصب الشغل المالية والنفقات، أو عند الإقتضاء، تبرير الرفض؛
- ✓ ضمان رقابة بعدية على الوثائق غير الخاضعة للتأشيرة أو الرأي المسبق والقيام بتحليلات تتعلق بمسارات وإجراءات الإلتزام بنفقات الآمرين بالصرف والتأكد كذلك من جودة عناصر محاسبة الإلتزامات، مع تقديم النصح للأمر بالصرف من الناحية المالية؛
- ✓ مسك محاسبة الإلتزام بالنفقات ومحاسبة متابعة مناصب الشغل المالية فيما يخصه، مع ضرورة إعلام الوزير المكلف بالمالية دورياً بمطابقة الإلتزامات وبوضعية كل الإعتمادات ومناصب الشغل المفتوحة والمستعملة مع تحديد كيفية ممارسة الرقابة الميزانية عن طريق التنظيم

في حين حُدِثَتْ مسؤولية المراقب الميزانياتي في المادة 111 من القانون رقم 07 - 23 كما يأتي: المراقبون الميزانياتيون ومساعدوهم مسؤولون شخصياً عن التأشيرات والآراء التي يمنحونها، وعن الرفض الذي يبلغونه في ظل إحترام القواعد التشريعية والتنظيمية والقواعد المتعلقة بالانضباط الميزانياتي والمالي.

1-4-مراحل وإجراءات تنفيذ ممارسات العمليات المالية العمومية في الجزائر: تتضمن العمليات المالية العمومية في الجزائر ثلاث (3) فئات رئيسية تتمثل في عمليات الميزانية والتي تتعلق بتحصيل جميع الإيرادات العمومية سواءً ذات الطابع الجبائي أو غير الجبائي المرخص لها صراحة في قوانين المالية السنوية وصرف النفقات العمومية بموجب الإعتمادات المالية السنوية، وكذلك عمليات الخزينة التي تختص بتسيير حسابات الدولة على مستوى مصالح الخزينة العمومية والتي يُقصدُ بها جميع حركة الأموال والحسابات بالإضافة إلى القيم والموارد، وفي الأخير عمليات الممتلكات المتعلقة بتسيير الأصول المالية وغير المالية لجميع الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون المتضمن قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي (القانون رقم 07-23، 2023، الصفحات 4 - 13)، كما يتبين أن تنفيذ العمليات المالية العمومية يكون وفق إجراءات إدارية ومحاسبية (مرحلة إدارية، مرحلة محاسبية) ومن طرف فئتين مختلفتين (الأمر بالصرف، المحاسب العمومي) دون تدخل الأمر بالصرف في مهام المحاسب العمومي، حيث يُكَلَّف الطرفان بمسك أشكال مختلفة من الحسابات ينتج عنها عرض وتسجيل كافة العمليات المالية العمومية خلال السنة.

2- إدارة المال العام بين مساعي ترشيد الإنفاق العمومي والفساد الإداري والمالي: تكتسي عملية إدارة المال العام أهمية كبيرة بإعتبارها ركيزة أساسية لقيام أي دولة، لذلك يتطلب حمايتها من خلال سنّ مختلف القوانين والتشريعات التي تسعى إلى ترشيد الإنفاق وتحقيق المحافظة على المال العام من مختلف مظاهر الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العمومية.

1-2-تعريف المال العام: يُعرَّف على أنه المال الموجه للنفع العام دون أن يكون مملوكاً لجهة معينة بذاتها أو لشخص معين كما عرفته نص المادة 688 من القانون المدني الجزائري على أنه يعتبر أموالاً لدولة كل العقارات والمنقولات التي تُخصَّصُ بالفعل أو بمقتضى نص قانوني لمصلحة عامة أو لإدارة أو لمؤسسة عمومية أو لهيئة لها طابع إداري، كما يتميز المال العام بمجموعة من الخصائص المتمثلة في المال العام ملك للدولة أو أحد أشخاصها العامة أو كانت مخصصة للمنفعة العامة، المال العام موجه لتحقيق منفعة عامة، تضمن الدولة الحماية للمال العام، بالإضافة إلى الصفة العمومية المكتسبة التي لا تزول بانقضاء التخصيص بالفعل ولكن بحكم القانون. (عباس، 2021، صفحة 2339)، وعليه يمكن القول أن المال العام هو الذي يكون ملكاً للدولة أو إحدى الأطراف العامة ويكون الهدف من ذلك تحقيق المنفعة العامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد في إطار الكفاءة والفعالية.

2-2- تعريف الفساد الإداري والمالي: عُرف على أنه إستغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي الرأقي، في حين يُعرَّف الفساد المالي على أساس مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي (الشهابي و داغر، 2000، صفحة 100) في الدولة ومؤسساتها مع مخالفة الضوابط والتعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، (الشمري و الفتلي، 2011، صفحة 23)،

وبالتالي يمكن القول بأن الفساد المالي هو إستخدام الوظيفة المكلف بها قانونياً، للحصول على مكاسب بطريقة مخالفة للقانون لمصلحته الشخصية، وعليه ترجع أسباب الفساد الإداري والمالي إلى عدم الإلتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف النظم الرقابية وتدني مهنية الأجهزة الرقابية العامة بالإضافة إلى تدني رواتب العاملين في القطاع العام وعدم القدرة على تلبية متطلبات الحياة الكريمة خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وغير المدروسة.

2-2-1-مظاهر ممارسة الفساد الإداري والمالي على المال العام من طرف الموظف العام والأفراد العاديين: تُعتَبَرُ الأموال العمومية أساس التنمية المستدامة لذلك يجب حمايتها من مختلف التصرفات غير القانونية التي تحدث من طرف الموظفين أو الأفراد العاديين، وعليه يمكن توضيح تجاوزات كل طرف معين كالآتي: (كاظم، 2024، الصفحات 155 - 157).

2-2-1-1- تجاوزات على المال العام مرتبطة بالموظف العام: يمكن أن يقوم الموظف العام بمجموعة من الأفعال خلال عملية تسيير المال العام تُكرِّس مظاهر الفساد الإداري والمالي، وقد تُعَرِّضُه للمسائلة أمام الجهات القضائية باعتبار أن ممارسة تلك التجاوزات على المال العام تُعدُّ جرائم جنائية يعاقب عليها القانون، ويمكن حصر ذلك في تجاوزات تتعلق باختلاس المال العام، وتجاوزات تتعلق بالاستيلاء على المال العام.

2-2-1-2- تجاوزات على المال العام مرتبطة بالأفراد العاديين: يمكن أن يقوم الأفراد العاديين بمجموعة من الأفعال وقد تعرضهم للمسائلة أمام الجهات القضائية باعتبار أن ممارسة تلك التجاوزات على المال العام تُعَتَّبَرُ جرائم جنائية يعاقب عليها القانون، ويمكن حصرها في سرقة المال العام من طرف الأفراد العاديين وانتهاك وإتلاف المال العام من طرف الأفراد العاديين.

2-2-2- جهود محاربة ممارسة الفساد الإداري والمالي لتحسين فعالية إدارة المال العام: تسعى هيئة الرقابة على المال العام لدى الدولة إلى الحد من الفساد الإداري والمالي بهدف توفير نظام إدارة مالية عامة فعال، وذلك من خلال إتباع عدة إجراءات يمكن تلخيصها (نصر الله، 2011، صفحة 153) في ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة وتطبيق نظام الحوكمة الجيدة في الإدارة المالية العامة، تعزيز فعالية نظام الإدارة المالية العامة، تحسين الإتصال مع الجمهور وزيادة الوعي العام، ضرورة تقديم آليات وتقنيات جديدة في ظل إستخدام الحاسوب لأبد من وجود عملية تدقيق تكنولوجيا المعلومات. والتي تكشف حالات الفساد.

2-3- ترشد الإنفاق العام: ترشيد الإنفاق العام ضرورة حتمية تفرضها التقلبات الاقتصادية، لذلك سعت الدولة من خلال الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي المتضمن مجموعة من المستجدات التي تعمل على حوكمة المالية العمومية المعززة لترشيد الإنفاق العام والمحافظة على المال العام.

2-3-1- تعريف ترشيد الإنفاق العام: يُعرَّفُ ترشيد الإنفاق العام على أنه إنفاق الأموال بعقلانية وعلى أساس رشيد في إطار حسن التصرف دون زيادة أو نقصان، ويتضمن ترشيد الإنفاق العام ضرورة ضبط النفقات وفرض الرقابة عليها، وتقليص التبذير والإسراف إلى أدنى مستوى مع إعتداد سلم الأولوية في النفقات وزيادة الكفاءة الإنتاجية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية. (عصفور، 2008، صفحة 399)

2-3-2- عناصر نجاح ترشيد الإنفاق العمومي: حتى يكون الإنفاق العام رشيداً لأبد من توفر عدة عناصر متمثلة في ضرورة توفر بيئة سليمة للحكم مع إرادة سياسية قوية، كفاءة أجهزة الدولة مع ضرورة التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة، ضرورة توفر نظام محاسبة ورقابة فعالة مع الابتعاد على مزاحمة القطاع الخاص. (حداب، 2017، صفحة 179) في حين من أجل ترشيد الإنفاق العمومي في الجزائر لأبد من توفير النصوص القانونية والتنظيمية التي تضمن التنسيق بين السياسات المتبعة والأهداف المسطرة وبرامج التنمية من جهة، وخطة الإنفاق المدرجة من جهة أخرى، وذلك بشكل يضمن كفاءة وفعالية المكلفين بتنفيذ الميزانية العامة للدولة في إطار ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام، كما يجب الإستفادة من التجارب الدولية التي تعتمد على نموذج ميزانية البرامج والأداء وذلك لكونه يمنح مرونة وفعالية في تنفيذ الميزانية ويضمن الأطر المناسبة لترشيد الإنفاق العام، بالإضافة إلى منح الصلاحيات اللازمة للآمرين بالصرف والمسؤولين بشكل عام عن تنفيذ البرامج التنموية مما يسمح بمسائلتهم عن نتائج الأداء المالي ومستوى تحقيق النتائج والأعمال والأهداف المسطرة، وفي الأخير يجب إعتداد المحاسبة القضائية من خلال تفعيل دور الأجهزة القضائية المكلفة بالرقابة على المال العام للحد من مظاهر الفساد. (مغني و كرمية، 2001، صفحة 236)

3- دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين وأعاون التنفيذ بالجزائر: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى تأثير تطبيق الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

3-1- مجتمع الدراسة وعينتها: بالنظر لموضوع الدراسة نرى أنه من الواجب أن يتكون مجتمع الدراسة من المكلفين بتنفيذ ممارسات المحاسبة العمومية (محاسب عمومي، آمر بالصرف، مراقب ميزانياتي)، وكذا أعضاء هيئة التدريس المختصة في مجال

عنوان المقال: أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في ...

المحاسبة العمومية، كما تم استهداف عينة من المجتمع الأصلي أين تم توزيع 85 استبيان بين الطريقة الورقية والإلكترونية على مستوى ولايات الوسط (البلدية، المدينة، تيبازة، بومرداس، الجزائر العاصمة) حيث تم إسترجاع 82 إستمارة وبعد إجراء عملية الفحص والتدقيق تبين أن هناك 78 إستمارة صالحة للدراسة والتحليل و4 استمارات تم إهمالها.

3-2- أدوات الدراسة: حتى تتمكن من التعرف على مدى تأثير مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في المؤسسات الخاضعة لممارسات المحاسبة العمومية بالجزائر، جمعنا المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع الدراسة بالاعتماد على الإستهبيان الذي يتكون من 27 عبارة مقسمة على النحو الآتي:

- ✓ **المحور الأول:** الأدوار والمسؤوليات الجديدة للأعوان المكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ويتكون من 7 فقرات؛
- ✓ **المحور الثاني:** تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ويتكون من 7 فقرات؛
- ✓ **المحور الثالث:** مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة ويتكون من 7 فقرات.

وبعد تجميع استمارات الإستهبيان قمنا بعملية تبويب البيانات المحصلة وتفرغها في برنامج SPSS ثم تحليل المخرجات من خلال الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي.

3-3- ثبات الإستهبيان: حتى يمكن القول بأن الإستهبيان يؤدي دوره بفعالية لا بد أن يتصف بالصدق والثبات، في حين يتم التحقق من صدق الإستهبيان من خلال عرضه على أعضاء هيئة التدريس المختصة في مجال المحاسبة العمومية لتقييم مدى ملائمته لموضوع الدراسة، كما أبدى المختصون ملاحظات في الموضوع وبناءً على ذلك تم إجراء تعديلات وفق ما هو مناسب، ثم قمنا بحساب معامل ألف كرونباخ الكلي في هذه الدراسة والذي بلغ 85,5 % وهو أكبر من 60 % وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج الإستهبيان في تحقيق أهداف الدراسة.

3-4- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة: نحاول التطرق إلى عرض البيانات المتعلقة بعينة الدراسة وتحليلها من حيث المؤهل والتخصص العلمي، الوظيفة الممارسة والخبرة المهنية كما يأتي:

- ✓ أغلبية المستجوبين يملكون شهادة ماستر بنسبة 37,2 % أي عددهم 29 شخص، ثم تلتهم الفئة المتحصلة على مستوى ليسانس أي بنسبة 29,5 % أي عددهم 23 شخص، ثم تلتهم الفئة المتحصلة على شهادة الدكتوراة بنسبة 25,6 % أي عددهم 20 شخص، ثم تلتهم الفئة المتحصلة على الشهادة المهنية بنسبة 6,4 % أي عددهم 5 أشخاص، ثم تلتهم الفئة المتحصلة على شهادة الماجستير بنسبة 1,3 % أي عددهم 1 شخص واحد (1).

وهذا ما يؤكد أن عينة الدراسة لها مستوى علمي جيد، أما فيما يخص التخصص العلمي نجد 48 شخص في اختصاص المحاسبة والمالية أي بنسبة 61,5 %، ويدل ذلك على قدرة أفراد العينة على الفهم الجيد للدراسة المقدمة؛

- ✓ أغلبية المستجوبين وظيفتهم الممارسة تتعلق بفئة المحاسب العمومي وعددهم 22 شخص أي ما يعادل 28,2 %، ثم تلتها فئة المراقب الميزانياتي وعددهم 21 شخص أي بنسبة 26,9 % ثم تلتها فئة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وعددهم 18 شخص بنسبة 23,1 %، ثم تلتها فئة الأمر بالصرف وعددهم 17 أشخاص أي بنسبة 21,8 %؛

- ✓ أغلبية المستجوبين يملكون خبرة مهنية لأكثر من 5 سنوات وعددهم 48 شخص أي بنسبة 61,5 %، ثم تلتها التي تليها لديها خبرة أقل من 5 سنوات وعددهم 30 شخص بنسبة 38,5 %، كما تُعتبر الخبرة المهنية مقبولة بإعتبار أن أكثر من 61,5 % تفوق خمس سنوات خدمة فعلية.

3-5- تحليل إجابات أفراد العينة من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: نقدم تحليل إجابات أفراد العينة حول مدى تأثير إلزام المكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية في إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

3-5-1- تحليل نتائج المحور الأول "تساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر": يهدف هذا المحور إلى التعرف على مساهمة الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بإدارة المال العام في الجزائر من وجهة عينة الدارسة، حيث قمنا بتحليل فقرات الإستبيان في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: ترتيب العبارات ودرجة الموافقة الخاصة بالمحور الأول

الرقم	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	طبيعة الاتجاه	الترتيب
01	يقوم المحاسب العمومي بحراسة وحفظ الأموال والسندات والقيم والأغراض، والسهر على عملية تداولها وفق القوانين والتشريعات في إطار ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	4,50	0,619	موافق بشدة	2
02	يجب على المحاسب العمومي قبل التكفل بأوامر الإيرادات التأكد من أن الأمر بالصرف مرخص له بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها بإصدار الأمر بالإيراد مع ضمان المراقبة المادية.	4,19	0,774	موافق	5
03	يُعتبر المحاسب العمومي مسؤولاً عن الأخطاء والمخالفات في حالة مخالفة القوانين والتشريعات التي تحكم استعمال وتسيير المال العام.	3,94	1,097	موافق	6
04	يقوم الأمر بالصرف بالمحافظة على الممتلكات التي تكون موضوعاً تحت تصرفه، مع ضمان برمجة الاعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها.	3,68	0,933	موافق	7
05	يتعين على الأمر بالصرف للأشخاص المعنوية في حدود اختصاصهم، وبناءً على طلب المحاسب المختص إصدار سندات تنفيذية للحصول الجبري للديون الخارجة عن الضرائب وأملاك الدولة.	4,24	0,514	موافق بشدة	3
06	يتحمل الأمر بالصرف المسؤولية شخصياً عن الأخطاء والمخالفات التي تنتج عنها ضرر بالخزينة العمومية.	4,53	0,751	موافق بشدة	1
07	يقوم المراقب الميزانياتي بتقديم النصح للأمر بالصرف في الجانب المالي ويتحمل المسؤولية عن التأشيرات والآراء التي يمنحها وعن الرفض الذي يبلغه، ويعاقب عن الأخطاء والمخالفات التي يرتكبها.	4,21	0,795	موافق بشدة	4
نتيجة المحور	المتوسط والانحراف المعياري العام	4,183	0,506	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك موافقة للمستجوبين على عبارات المحور الأول ويتجلى ذلك في أغلب العبارات التي كانت بمتوسط حسابي يفوق الوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، إلا أن هناك تباين في الإجابات وهذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (0,514 و 1,097)، وهذا ما يدل على أن كل العبارات الموجودة ذات دلالة إحصائية، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4,183) والذي يختلف جوهرياً عن الوسط الفرضي ويزيد عنه بفارق قدره (1,183)، وبناءً على آراء المستجوبين يمكننا تأكيد الفرضية التي تم صياغتها بالشكل الآتي "تساهم الأدوار والمسؤوليات

عنوان المقال: أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في ...

الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية في إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر".

3-5-2- تحليل نتائج المحور الثاني "تساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء في الجزائر": يهدف إلى التعرف على مساهمة عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية للمكلفين في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء في الجزائر من وجهة عينة الدراسة، حيث قمنا بتحليل فقرات الاستبيان في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: ترتيب العبارات ودرجة الموافقة الخاصة بالمحور الثاني

الرقم	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	طبيعة الاتجاه	الترتيب
01	الفصل بين المهام الإدارية والمحاسبية للمكلفين أثناء تنفيذ الميزانية يضمن الشفافية في إدارة المال العام.	4,08	1,090	موافق	4
02	التأكيد من ضرورة أن لا تحتوي القوائم المالية التي يتم على أساسها إعداد الحساب الإداري العام على أخطاء ومخالفات من شأنها إلحاق الضرر بالخزينة.	4,45	0,696	موافق بشدة	2
03	ضرورة إعداد القوائم المالية التي على أساسها يتم إعداد الحساب الإداري العام حسب المعايير المتعارف عليها.	4,46	0,574	موافق بشدة	1
04	تقديم معلومات للمجتمع المالي أكثر وضوح وشفافية في الوقت المناسب لتحقيق المسائلة والتعرف على مدى فعالية ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	4,29	0,913	موافق بشدة	3
05	يجب أن تكون إجراءات تنفيذ الميزانية واضحة مع ضرورة إخضاعها للرقابة الداخلية الفعالة والتدقيق والإبلاغ عن نتائجها ومتابعتها لضمان ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	3,73	1,002	موافق	7
06	يتوافق مشروع عصنة الميزانية مع المرجعية الدولية الذي يسعى تحقيق كفاءة التسيير والحد من مظاهر الفساد مما يضمن ترشيد الإنفاق العمومي وحماية للمال العام.	3,79	1,221	موافق بشدة	6
07	الحد من عدم تماثل المعلومات بين المؤسسات العمومية والأطراف ذات العلاقة يسمح بتعزيز الشفافية وبالتالي حماية المال العام.	3,87	1,049	موافق بشدة	5
نتيجة المحور	المتوسط والانحراف المعياري العام	4,097	0,488	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك موافقة للمستجوبين على عبارات المحور الثاني ويتجلى ذلك في أغلب العبارات كانت بمتوسط حسابي يفوق الوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، إلا أن هناك تباين في الإجابات هذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (0,574 و 1,090) وهذا ما يدل على أن كل العبارات الموجودة ذات دلالة إحصائية، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4.097) والذي يختلف جوهرياً عن الوسط الفرضي ويزيد عنه بفارق قدره (1,097) وبناءً على آراء المستجوبين يمكننا تأكيد الفرضية التي تم صياغتها بالشكل الآتي "تساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية

في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء في الجزائر".

3-5-3- تحليل نتائج المحور الثالث "تساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب الرقابة والتدقيق ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر": يهدف هذا المحور إلى التعرف على عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية، مع تعزيز أساليب الرقابة والتدقيق ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام من وجهة عينة الدراسة، حيث قمنا بتحليل فقرات الاستبيان في الجدول الآتي:

جدول رقم 03: ترتيب العبارات ودرجة الموافقة الخاصة بالمحور الثالث

الرقم	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	طبيعة الاتجاه	الترتيب
01	رقمنة العمليات المالية تسمح بتقديم قيمة مضافة لكافة الأطراف وتدعم الاقتصاد الوطني وذلك في إطار ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	3,88	1,006	موافق	6
02	استخدام الرقمنة في تنفيذ مراحل وإجراءات الميزانية يضمن خدمات مالية مفيدة ويخفف من الأخطاء والغش مما يضمن ترشيد في الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	4,53	0,751	موافق بشدة	1
03	رقمنة العمليات المالية يسمح بتبسيطها في التوقيت المناسب ويؤدي إلى التحكم في التكاليف وإظهارها بقيمتها الحقيقية وبالتالي ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	4,21	0,795	موافق بشدة	4
04	التحكم في الإيرادات والنفقات من خلال حصر التكلفة وقياسها من جهة والتزام النظام القانوني والقضائي من جهة أخرى يضمن ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	3,79	1,097	موافق	7
05	يتولى مجلس المحاسبة والمراقب الميزانياتي فرض الرقابة المالية والقانونية لعمليات الدولة في المجال المالي من أجل محاربة الفساد المالي والمحافظة على الأموال العمومية.	4,31	0,708	موافق بشدة	2
06	يضمن مجلس المحاسبة ممارسة الرقابة على حسن استخدام الموارد والقيم والأموال والوسائل المادية العمومية لضمان عملية ترشيد الإنفاق العمومي وحماية المال العام.	4,29	0,913	موافق بشدة	3
07	يحق لمجلس المحاسبة الإطلاع عن الوثائق المتعلقة بتسيير المصالح والهيئات من أجل ضمان ممارسة لرقابة على المال العام.	3,94	1,097	موافق بشدة	5
نتيجة المحور	المتوسط والانحراف المعياري العام	4,135	0,504	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك موافقة للمستجوبين على عبارات المحور الثالث ويتجلى ذلك في أغلب العبارات التي كانت بمتوسط حسابي يفوق الوسط الحسابي السلمي الفرضي (3)، إلا أن هناك تباين في الإجابات وهذا ما يظهره الانحراف المعياري الذي تراوحت قيمته ما بين (0,708 و 1,097) وهذا ما يدل على أن كل العبارات الموجودة ذات دلالة إحصائية، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4,135) والذي يختلف جوهرياً عن الوسط الفرضي ويزيد عنه بفارق قدره (1,135) وبناءً على آراء المستجوبين يمكننا تأكيد الفرضية التي تم صياغتها بالشكل الآتي "تساهم عملية مسك المحاسبة العمومية

عنوان المقال: أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في ...

بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر".

3-6-إختبار الفرضيات: لتأكيد النتائج أعلاه يتم إختبار الفرضيات الثلاثة، وذلك بإستخدام إختبار T-test لعينة واحدة عند مستوى معنوي (0,01) ومتوسط إفتراضي قيمته (3).

3-6-1-إختبار الفرضية الأولى: كانت صياغة الفرضية الأولى على أساس:

✓ **H0:** لا تساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

✓ **H1:** تساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

جدول رقم 04: إختبار الفرضية المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الفرضية الأولى	78	3	4,183	0,506	77	72,946	0.00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه وبناءً على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة في المحور الأول الذي بلغ (4,183) نجد أنه أعلى تماماً من المتوسط النظري له والمقدر بـ (3)، كما أن المتوسط الحسابي يقع في المجال المرتفع ما بين (3,40 و 4,20)، وبناءً عليه فإن درجة المحور الأول مرتفعة، وهذا ما أكدته قيمة "T" التي بلغت (72,946) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وهذا يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط النظري للمحور الأول لصالح المتوسط الحسابي للأفراد، وبالتالي فإن هذه النتيجة مؤيدة للفرضية التي تنص على أنه: "تساهم الأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتطبيق ممارسات المحاسبة العمومية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر".

3-6-2-إختبار الفرضية الثانية: كانت صياغة الفرضية الثانية على أساس:

✓ **H0:** لا تساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفء في الجزائر؛

✓ **H1:** تساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفء في الجزائر.

جدول رقم 05: إختبار الفرضية المتعلقة بتعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الفرضية الثانية	78	3	4,097	0,488	77	74,074	0.00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه وبناءً على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة في المحور الثاني والذي بلغ (4,097) نجد أنه أعلى تماماً من المتوسط النظري له والمقدر بـ (3)، كما أن المتوسط الحسابي يقع في المجال المرتفع ما بين (3,40 و 4,20)، وبناءً عليه فإن درجة المحور الثاني مرتفعة وهذا ما أكدته قيمة "T" التي بلغت (74,047) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وهذا يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط النظري للمحور الثاني، لصالح المتوسط الحسابي للأفراد، وبالتالي فإن هذه النتيجة مؤيدة لفرضية الدراسة الثانية والقائلة بأنه "تساهم عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي في ضمان فعالية حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفء في الجزائر".

2-6-2- اختبار الفرضية الثالثة: كانت صياغة الفرضية الثالثة على أساس:

✓ **H0:** لا تساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر؛

✓ **H1:** تساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر.

جدول رقم 06: اختبار الفرضية المتعلقة بمسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات

المالية مع تعزيز أساليب الرقابة والتدقيق

الفرضية	حجم العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة	القرار
الفرضية الثالثة	78	3	4,135	0,504	77	72,340	0.00	دال عند 0,01

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه وبناءً على المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة في المحور الثالث الذي بلغ (4,135) نجد أنه أعلى تماماً من المتوسط النظري له والمقدر بـ (3)، كما أن المتوسط الحسابي يقع في المجال المرتفع ما بين (3,40 و 4,20)، وبناءً عليه فإن درجة المحور الثالث مرتفعة وهذا ما أكدته قيمة "T" التي بلغت (72,340) وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha=0,01$)، وهذا يعني أنه توجد فروق بين المتوسط الحسابي لأفراد العينة والمتوسط النظري لمحور الثالث لصالح المتوسط الحسابي للأفراد، وبالتالي فإن هذه النتيجة مؤيدة لفرضية الدراسة الثالثة والقائلة بأنه "تساهم عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب التدقيق والرقابة في تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر".

4- الخلاصة

إن تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر ضرورة حتمية من أجل تجاوز الوضع الإقتصادي الحالي وتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب من الدولة التوجه نحو التكيف مع المتغيرات الدولية الرامية إلى حوكمة المالية العمومية، وذلك من خلال تبني معايير المحاسبة في القطاع العام و إجراء إصلاح ميزانياتي ومحاسبي بداية من القانون العضوي رقم 18 - 15 المتعلق بقوانين المالية إلى القانون رقم 23 - 07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، غير أن هناك عدة تحديات تتطلب جهود ووقت كافي لتحقيق ذلك. ويمكن تقديم النتائج الآتية:

عنوان المقال: أثر تطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي على تحسين فعالية إدارة المال العام في ...

- ✓ الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي ضرورة حتمية للتكيف مع المتغيرات الدولية وينعكس ذلك إيجاباً على فعالية تحسين إدارة المال العام في الجزائر من خلال السعي نحو الانتقال من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على النتائج؛
- ✓ الالتزام بالأدوار والمسؤوليات الجديدة للمكلفين بتنفيذ الميزانية العمومية في إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي يؤدي إلى عصنة المالية العمومية وتحقيق شفافية أكبر في تحسين إدارة فعالية المال العام في الجزائر؛
- ✓ تؤدي عملية تعزيز الشفافية والمصادقية في العمليات المالية والإفصاح عن القوائم المالية ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي إلى حوكمة الميزانية العمومية المعززة لعملية ترشيد الإنفاق العمومي والتسيير المالي الكفاء، ويتجلى ذلك في تعزيز ثقة المواطن والمؤسسات مع تقديم تقارير مالية مطابقة للمعايير الدولية؛
- ✓ تؤدي عملية مسك المحاسبة العمومية بواسطة نظام معلومات مدمج على الميزانيات والعمليات المالية مع تعزيز أساليب الرقابة والتدقيق ضمن إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي إلى ضمان فعالية أعلى في الرقابة المالية؛
- ✓ تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر تكون من خلال التوجه نحو تبني ميزانية البرامج وإعتماد محاسبة تحليل التكاليف في إطار الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي،
- ✓ توجد عدة تحديات أثناء قيام المكلفين بتطبيق القانون الجديد نذكر منها ضعف التكوين للمورد البشري والمقاومة الداخلية مع وجود تأخر في الجاهزية التقنية، كما أن عدم التحكم في مظاهر الفساد الإداري والمالي يُعدُّ حاجز رئيسي أمام تحسين فعالية إدارة المال العام في المؤسسات العمومية.
- كما يمكن تقديم بعض التوصيات التي تتعلق بالتحديات التي توافق عملية الإصلاح وتسمح بتحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر فيما يأتي:
- ✓ ضرورة الالتزام بتطبيق مستجدات الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي تدريجياً من أجل ضمان بيئة سليمة تُسَوِّدُها الشفافية والمساءلة والمشاركة، بما يتوافق مع عملية تحسين فعالية إدارة المال العام في الجزائر؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية وتحقيق التوافق مع البيئة الدولية بجدية والشروع في تطبيق رقمنة العمليات المالية، كون ذلك يخدم الهيئات العمومية الجزائرية؛
- ✓ ضرورة القيام بدورات تكوينية لصالح الأعوان المكلفين بتنفيذ ممارسات المحاسبة العمومية خاصة فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والعمل على استقطاب الكفاءات والمهارات وتكوينها لتنفيذ ومتابعة برنامج الإصلاح؛
- ✓ ضرورة تطوير نظام معلوماتي متكامل للمحاسبة العمومية مع تعزيز آليات الرقابة والمساءلة على العمليات المالية لتقليص الأخطاء وتحقيق الشفافية واتخاذ القرارات بصفة عاجلة بما يضمن إدارة فعالة للمال العام؛
- ✓ ضرورة تكييف النصوص القانونية ذات العلاقة بممارسات المحاسبة العمومية بما يتوافق مع توجهات إصلاح النظام المحاسبي العمومي؛
- ✓ ضرورة منح الصلاحيات اللازمة للأمين بالصرف والمسؤولين بشكل عام عن تنفيذ البرامج التنموية مما يسمح بمسائلتهم عن نتائج الأداء المالي ومستوى تحقيق النتائج والأعمال والأهداف المسطرة؛
- ✓ تفعيل جهاز العدالة وتطبيق القوانين ضد المسؤولين على الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي يسمح بتحسين فعالية إدارة المال العام في المؤسسات العمومية.

5- قائمة المراجع

- القانون رقم 23 - 07 المؤرخ في 21 جوان 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 42 الصادرة في 25 جوان 2023.
- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 53 الصادرة في 2 سبتمبر 2018.
- أنعام الشهابي & منقذ داغر (2000)، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، 20 (2).
- جمال صادقي & صادي جمال، (2024)، آفاق تطبيق الإصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر من وجهة نظر أعوان التنفيذ، مجلة مجاميع المعرفة، 9 (1).
- حياة بن قويدر، (2002)، التحول إلى موازنة البرامج في إطار الإصلاح الميزانياتي بالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 8 (2).
- راضية عباس، (2021)، نطاق المال العام الخاضع للحماية القانونية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6 (2).
- رائد جاسم كاظم، (2024)، سلطات الإدارة في الحد من التجاوز على المال العام في القانون العراقي - دراسة مقارنة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، 10 (1).
- سعيدة أيت جيدة & رضوان أنساعد & محمد طرشي، (بلا تاريخ)، الرقابة على الميزانية العامة في الجزائر في ظل الإصلاح الميزانياتي - نحو تفعيل دور أجهزة الدولة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 13 (2).
- عبد الوهاب نصر الله، (2011)، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، مطلب حيوي لاستقرار أسواق المال العربية، مصر، الدار الجامعية.
- فطيمة عشة، محاولة تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء الممارسات الدولية السليمة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم والتسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية ومحاسبية. جامعة الجزائر.
- محمد أحمد عبد الله مختار، (2018)، المحاسبة الحكومية (النظرية والتطبيق)، السودان، المكتبة الوطنية.
- محمد الصالح بلول & ميلود عبود، (2019). الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، 2 (2).
- محمد شاكر عصفور، (2008)، أصول الموازنة العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محي الدين حداد، (2017)، ترشيد الإنفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 3 (1).
- نادية مغني & نسرين كرمية، (2001)، متطلبات إدارة المال العام وترشيد إنفاقه من أجل تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، 16 (1).
- نجمة بوفليسي، (2024)، واقع وآفاق تسيير المال العام في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، 12 (2).
- هشام الشمري & إيثار الفتلي، (2011)، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، الأردن.